المحاضرة السادسة: التضخم والبطالة

I. التضخم:

1. **مفهوم التضخم:** التضخم هو الارتفاع **الدائم** والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة بالتالي تدهور القدرة الشرائية للنقود، هذا يعني أنه لا يمكن للمستهلكين شراء السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال.

تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام، اختلالا أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد نتيجة ارتفاع مستوى النقود (عرض النقود) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات، كما قد تعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في اسعار السلع المستوردة.

2. **أنواع التضخم:** هناك ثلاثة أشكال أساسية للتضخم تحدد على أساس المستوى السنوي للزيادة في الأسعار وتتمثل في ما يلي:

- **التضخم الزاحف:** يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيئ في الأسعار وبنسبة لاتفوق 3% سنويا، يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الزاحف يحقق النمو الاقتصادي حيث يدفع المستهلكين إلى زيادة مشترياتهم ورجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات للتغلب على ارتفاع الأسعار في المستقبل.
- **التضخم الجامح:** وهو يعبر عن حالة ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية خلال فترة زمنية قصيرة، يترافق معها غاليا انهيار العملة الوطنية، حيث تؤدي زيادة الضغوط على الأسعار إلى ردود أفعال تزيد من حدة التضخم (ضعف الثقة في الأداء الاقتصادي، انخفاض الاستثمار وتراجع الانتاج) وقد يؤدي هذا النوع من التضخم القوي والمستمر في الأسعار إلى تضخم مفرط.
- **التضخم المكبوت:** وهي الحالة التي تحدد الدولة فيها سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من أي تحرك في الأسعار لتجنب آثارها غير المواتية.

3. **أسباب ظهور التضخم وكيفية معالجته:** ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

- **التضخم الناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الصناعية أو غير الصناعية (مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية أو زيادة تكاليف المرتبات).وذلك يدفع المؤسسات إلى الزيادة في أسعار السلع والخدمات للحفاظ على هامش الربح.
- **التضخم الناشى عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن ازدياد حجم الطلب على السلع والخدمات مع ثبات حجم الانتاج أي عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من أجل االستعادة التوازن وبالتالي ظهور التضخم.

- **التضخم المستورد:** وهو يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها كما يزيد انخفاض سعر صرف العملة من سعر وتكلفة السلع المستوردة، وينعكس هذا الارتفاع في الواردات على كل قطاعات الاقتصاد ويؤثر على الأسر بقدر ما يؤثر على الشركات.
- **التضخم النقدي:** وهو ناجم عن الافراط في خلق النقود أي الزيادة في العرض النقدي من قبل البنك المركزي، ويعتبر اقتصاديي المدرسة النقدية أن هذا يؤدي حتما إلى التضخم، لأن كمية النقود المتداولة في السوق تفوق كمية السلع والخدمات المقدمة في هذا السياق، يتفاقم التضخم بسبب زيادة الطلب وانخفاض سعر الصرف الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار للتعويض عن هذا الانخفاض.

4. **كيفية معالجة التضخم:** يمكن الحد من ظاهرة التضخم من خلال وضع السياسة الكفيلة بمعالجته عبر السياستين النقدية والمالية، ويمكن تلخيص إجراءات السياستين على النحو التالي:

- **السياسة النقدية:** تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسية النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح، وبالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي وتتراجع معدلات التضخم، بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها.

كما يمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم برفع نسبة الاحتياطي الالزامي، أي كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الئتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.

- **السياسة المالية:**

يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، والمتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب. فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الأفراد مما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم. من جهة أخرى، تقليص الإنفاق الحكومي، أي تخفيض حجم الإنفاق خاصة الإنفاق الاستهلاكي، يؤدي إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

- **قياس التضخم:**

نظرا للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، ومن بينها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو ما يسمى بمؤشر أسعار الاستهلاك. فهو الأداة الأكثر شيوعا لقياس التضخم، كما يُعد أيضا أحد المؤشرات التي تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد وما يترتب عليه من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات. ويُؤخذ مؤشر أسعار المستهلك بعين الاعتبار بشكل خاص لإعادة تقييم المعاشات التقاعدية والنفقات والحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون (SNMG) .

II. البطالة:

1. **مفهوم البطالة:** تعرف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه ولكن لا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل، وتعرف أيضا بأنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع االستعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل.
2. **أنواع البطالة:** للبطالة أشكال متعددة، كل منها يرجع لأسباب خاصة، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع االبطالة مهم جدا لأنه تبعا لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناس لهذه المشكلة.

تميز النظرية الاقتصادية التقليدية بين عدة أنواع من البطالة من أهمها:

- **البطالة الدورية:** هي البطالة المؤقتة الناتجة عن تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي الطلب الكلي على العمل، وترتبط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، أي الانتقال من الرواج والازدهار إلى حالة من الركود والكساد.

ومن بين السياسات الملائمة لعلاج هذه المشكلة السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي وتشمل زيادة الانفاق الحكومي، خفض الضرائب، زيادة معدل نمو عرض النقود، ومنها ما هو موجه مباشرة إلى سوق العمل وتشمل الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظيف في المنشآت وبرامج التوظيف في القطاع لعام.

- **البطالة الهيكلية:** تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، هذا التغير الهيكلي في الاقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو عدم توازن عرض العمال والطلب عليهم بين المناطق.

- **البطالة الاحتكاكية:** تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركة أسوق العمل ونعني بذلك تدفقات الأفراد المستمرة من وإلى داخل سوق الشغل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط والمتغيرت الاقتصادية وفي نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى، فهذا النوع من البطالة مرتبط بالوقت اللازم للعثور على وظيفة أخرى (فترة متوسطة بين وظيفتين) وهو يعكس مدى اختلال سوق العمل من حيث غياب الشفافية أو نقص المعلومات حول سوق الشغل.

من بين الحلول التي تقلص من مستوى هذه البطالة تأسيس بنك للمعلومات عن الوظائف والذي يعمل على خفض وقت البحث عن عمل وهذا ما يؤدي إلى رفع احتمال العثور على عمل في أي فترة زمنية.

- **البطالة الاختيارية:**

البطالة الاختيارية تخص الأشخاص الذين لا يرغبون في العمل بالأجر الحالي الذي يعتبرونه منخفضًا جدًا. ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل مثل دخل الملكية، دخل الايجار، فائدة الادخار، الخ. تزيد حدة هذه الظاهرة خاصة عندما تكون إعانات البطالة مرتفعة مما يؤدي البطالين إلى تفضيل عدم النشاط.

- **البطالة الموسمية:** البطالة الموسمية هي البطالة الناتجة عن تغير الطلب عن العمل في بعض القطاعات من النشاط الاقتصادي كالزراعة والسياحة وما شابه ذلك، فإذا انتهى الموسم توقف النشاط فيه وانقطع الطلب عن العمل وازدادت البطالة، فهي تشبه إلى حد ما البطالة الدورية والفرق الوحيد هو أن دورتها هو الموسم (فترة قصيرة المدى) أما البطالة الدورية تتكرر في فترات طويلة المدى.

3. قياس البطالة:

تخضع قياسات سوق العمل للمعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية (OIT) التي اعتمدت المقياس الوحيد للبطالة سنة 1982 في الملتقى الدولي الثالث عشر (13) حول إحصاءات العمل. فيحسب معدل البطالة خلال فترة زمنية معينة بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوى العاملة، وهو الأساس الذي تحسب به معدلات البطالة حسب المنظمات الإحصائية الدولية والوطنية، كالبنك الدولي (BM)، منظمة العمل الدولية (OIT)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الخ. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

Taux de chômage = (chômeurs / population active) * 100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يشتغلون أو يبحثون عن العمل. وهكذا:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

Population active = occupés + chômeurs

ويتضح من الشكل أعلاه أن النقاط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتوظف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل[1].فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين، وهو ما يعني "وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة"[2].